الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

ثم: السيد غيبون (نائب الرئيس) ..... (أيرلندا)

المحتويات

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-56051 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧٠ من جدول الأعمال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/62/36، A/62/369، A/62/464)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/62/207، A/62/212، A/62/214، A/62/218، A/62/222، A/62/225، A/62/227، A/62/254، A/62/255، A/62/265، A/62/280، A/62/286، A/62/287، A/62/288، A/62/289، A/62/293، A/62/298، A/62/317، A/62/304)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/62/213، A/62/223، A/62/263، A/62/275، A/62/313، A/62/318، A/62/354، A/62/498)

١ - **السيد دوغارد** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧): قدم تقريره الذي أشار فيه إلى أنه منذ صدور التقرير في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، ازدادت حالة حقوق الإنسان سوءاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يزال قطاع غزة مجتمعاً حبيساً بسبب الإغلاق التام لأهم المعابر، ويعيش الآن ٨٠ في المائة من السكان المقيمين فيه تحت خط الفقر. ولما كانت إسرائيل ترفض الاعتراف بأن قطاع غزة أرضاً محتلة، فقد توقفت البنوك الإسرائيلية عن التعامل مع المصارف الموجودة في القطاع، ويترتب على ذلك كثير من الآثار بالنسبة لسكانه الذين يستخدمون الشيكل. وقد تحقق شيء من التحسُّن في الضفة الغربية لنهر الأردن في بعض الجوانب، منذ أن تولت حماس السلطة في غزة (الإفراج عن ٣٥٠ سجين فلسطيني تقريبا، والإفراج عن الإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية، وتخفيف القيود الخاصة بالتنقل في غور الأردن، ومنح ٥٠٠ ٣ تصريح إقامة للفلسطينيين)، ولكن الحالة الإنسانية بصفة خاصة آخذة في التدهور هناك (زيادة عدد نقاط التفتيش والحواجز على الطرق (٥٧١ حاليا)، وعمليات التوغل العسكرية والاعتقالات، واغتيال المناضلين، ومواصلة بناء الجدار (الذي يجري الحديث عن إعادة النظر في تخطيطه في منطقة الجليل، مما قد يؤدي إلى زيادة النسبة المئوية للأراضي الفلسطينية الواقعة في منطقة المعابر التي عُدلت إلى ١٣ في المائة بدلا من ١٠,٢ في المائة كما ورد في التقرير)، وإلى زيادة هائلة في عدد المستوطنات السكنية، حيث لا يتوقف بناء مساكن جديدة، وكذلك مصادرة الأراضي). وأصبحت مشكلة المعتقلين أكثر حدة من أي وقت مضى: إذ أن عدد الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يصل حاليا إلى ١١ ٠٠٠ سجين تقريبا.

٢ - وبعد أن استعرض المقرر الخاص الحالة منذ صدور تقريره، ذكر النتائج التي خلصت إليها هذه الوثيقة بشأن ثلاثة بنود كبرى: حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الذي يتعرض لتهديد خطير بسبب النزاع بين فتح وحماس، والآثار المترتبة على أربعين عاما من احتلال الأراضي الفلسطينية، حيث تمت التوصية بصدور فتوى جديدة من محكمة العدل الدولية بشأنها، ودور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان في نفس هذه الأراضي. وأبدى المقرر الخاص، في هذا الصدد، شكوكا بشأن دور اللجنة الرباعية التي تتعامل مع مجلس الأمن، في حين أنها لم تنشأ بناء على قرار من هذا المجلس أو من الجمعية العامة.

٣ - وبعد أن أشار المقرر الخاص إلى قلة اهتمام اللجنة الرباعية بحقوق الإنسان للفلسطينيين، متأثرة في ذلك بالإرادة السياسية لعضوها الأقوى نفوذا، تساءل عما إذا كان من مصلحة الأمم المتحدة المضطلعة بحماية هذه الحقوق، الاستمرار في عضوية هذه اللجنة. وأوصى المقرر الخاص بأن

تكون هذه المسألة موضع مناقشة أعمق بين جميع أعضاء الأمم المتحدة. واقترح على الأمين العام للأمم المتحدة النظر في مسألة انسحاب الأمم المتحدة من هذه اللجنة، في حالة عدم تمكُّنه من إقناع اللجنة الرباعية باتخاذ موقف غير منحاز في النزاع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني ينطوي على مراعاة الحقوق الأساسية للفلسطينيين على النحو الواجب.

٤ - **السيد منصور** (المراقب عن فلسطين): وجَّه الشكر إلى المقرر الخاص، نيابة عن الشعب والقادة الفلسطينيين، على الصراحة والصدق اللذين اتسم بهما تقريره وعلى وصفه للواقع، الذي من المؤسف أنه ربما يعرِّضه للعديد من الانتقادات. وأكد على تعاون الفلسطينيين معه في مواصلة مهمته.

٥ - **السيدة شونمان** (إسرائيل): احتجت على موضوعية وحياد تقرير المقرر الخاص بعبارات قاسية. وقالت إن هذه هي نفس طبيعة الولاية الممنوحة للمقرر الخاص، التي لم تتغير منذ عام ١٩٩٣، والتي تثير مشكلة، حيث تنصبُّ مطالبته على تقصِّي انتهاكات حقوق الإنسان التي تتهم إسرائيل بارتكابها بدون النظر إلى تلك التي يرتكبها الفلسطينيون. ووصفت التقرير بأنه يثير السخرية، وبأنه ينطوي على نظرة سطحية إلى الحالة، ويتسم بعدد من المغالطات سواء فيما يتعلق بسرد الأحداث أو من حيث النواحي القانونية، بالإضافة إلى تشويه الحقائق، واستخدام بعض المصطلحات المغرضة (فقد أشير في التقرير، على سبيل المثال، إلى ''أَسْر'' العريف الإسرائيلي جيلاد شاليت). وأضافت أن المقرر الخاص في تقريره سرد معلومات قدمتها المنظمة غير الحكومية ''السلام الآن'' عام ٢٠٠٦ بشأن الملكية العقارية في الضفة الغربية لنهر الأردن، بدون أن يأخذ في اعتباره أن نفس هذه المنظمة سحبت تقريرها بسبب ما يتضمنه من أخطاء بشأن الأحداث.

٦ - وبالإضافة إلى الأخطاء المتعلقة بالأحداث التي وردت في التقرير، أعلنت أن المقرر قد تجاهل عقيدة الأمم المتحدة التي تدين صراحة الأعمال الإرهابية، مهما كانت الظروف التي تُرتكب فيها، وأنه أثبت بتأكيده أن مفهوم الإرهاب نسبي، وجود تجاهل متعمد تجاه الإرهاب، الذي تبرره بعض المجموعات الفلسطينية. وقدم حججا تضفي طابع الشرعية على الأعمال الإرهابية ضد المدنيين، وشبَّه أعمال الإرهابيين الفلسطينيين بأعمال رجال المقاومة، في ظروف تاريخية مختلفة. وفيما يتعلق بحق تقرير المصير، أعلنت أن مجرد إلقاء نظرة سريعة على ميثاق حماس، الذي يوصي بتدمير إسرائيل، يتبين عدم وجود أية صلة بما ورد في هذه الوثيقة. وليس هناك بالتالي ما يدعو إلى الدهشة من أن المتحدث باسم حماس استقبل التقرير الأخير للمقرر الخاص بإيجابية كبيرة.

٧ - وأكدت في ختام كلمتها أن تقرير المقرر الخاص وجَّه ضربة إلى الأعمال التمهيدية الجارية استعداد لمباحثات السلام، حيث قدم رؤية تؤدي إلى تقويض المبادئ الإنسانية الأساسية، بما في ذلك مبدأ الدفاع عن النفس، كما أنه يمثل تراجعا في مجال حماية حقوق الإنسان لا يقتصر على المستوى الإقليمي، بل يشمل أيضا المستوى العالمي.

٨ - **السيدة عبد الهادي ناصر** (المراقبة عن فلسطين): أثارت نقطة نظام بشأن الوقت الذي استغرقته مداخلة مندوبة إسرائيل الذي اعتبرته أمرا غير مقبول.

٩ - **السيدة متشالي** (جنوب أفريقيا): قالت إن للفلسطينيين حق تقرير مصيرهم بأنفسهم، بوصفه مبدأ مقدسا تضمَّنه ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال المشكلة الفلسطينية مدرجة في جدول الأعمال منذ أكثر من ستين عاما، بدون حل حتى اليوم. ويساور جنوب أفريقيا قلق شديد بسبب استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية، وذكَّرت بأن أي حل لهذا النزاع يجب أن يمر عبر

إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، على أن تكون للدولتين حدود آمنة ومُعترف بها دوليا. وسألت المقرر الخاص عن الدور الذي من المقرر أن تقوم به الأمم المتحدة في إطار اللجنة الرباعية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وعن كيفية تقديم الأمم المتحدة دليلا آخر يؤكد فعاليتها، بشأن ضمان حق تقرير المصير للفلسطينيين، وإقامة دولة مستقلة، حيث أن اللجنة الرباعية لا تمثل، في رأيها، صوت أغلبية الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. وثانيا، سألته عما إذا كان من الضروري طلب فتوى جديدة من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة على استمرار الاحتلال؛ وثالثا، أعربت له عن رغبتها في معرفة رأي المقرر الخاص بشأن الأسلوب الذي من المقرر أن يتبعه المجتمع الدولي بهدف تحسين هذه الحالة، وحمل إسرائيل، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال، على الالتزام باتفاقية جنيف الرابعة.

١٠ - **السيد كويروس** (البرتغال): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فأشار إلى أنه يتعين على إسرائيل، والسلطة الفلسطينية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا. وسأل المقرر الخاص عن الإجراءات التي يرى من الواجب أن يتخذها الطرفان، في أقرب وقت ممكن، بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وتساءل عما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي من أجل تحسين هذه الحالة. وأضاف أنه يشاطر المقرر الخاص رأيه بشأن الآثار السيئة التي يمكن أن تترتب على حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بسبب الانفصال السياسي الذي حدث في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بين غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، والناجم عن تولّي حماس السلطة في غزة، وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يعارض انقسام الأراضي الفلسطينية، ويشعر بالقلق نظرا لأن حالة حقوق الإنسان مستمرة في التدهور في غزة، التي يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم معونة إنسانية إلى سكانها.

وسأل المقرر عن رأيه فيما يجب أن يقوم به المجتمع الدولي من أجل تعزيز المصالحة الوطنية، ودعم المؤسسات الفلسطينية في غزة، وتحسين الحالة الإنسانية فيها. وفيما يتعلق بعدد القتلى الكبير منذ استيلاء حماس على السلطة في غزة، أعرب أيضا عن رغبته في معرفة رأي المقرر الخاص بشأن الأساليب الواجب اتباعها لمحاربة ظاهرة الإفلات من العقاب. وفيما يتعلق بتحسين الوضع في الضفة الغربية لنهر الأردن منذ استيلاء حماس على السلطة في غزة، أبدى رغبته في معرفة ما إذا كانت توجد لدى المقرر الخاص معلومات إضافية عن بعض التدابير الأخرى المتخذة لتحسين الحالة.

١١ - **السيد آل سيف** (الكويت): قال إنه اطلع مع الأسف والقلق على التقرير الذي وضعه المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أحاط علما بالنهج التي أوصى بها المقرر بغية إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية من جانب إسرائيل، بالإضافة إلى الاقتراح الخاص بطلبه فتوى جديدة من محكمة العدل الدولية.

١٢ - **السيد إدريس** (مصر): أشار إلى أن مسألة حقوق الإنسان مسألة أساسية ولا يمكن فصلها عن بقية القضية الفلسطينية. وأكد، من ناحية أخرى، أن حقوق الإنسان تقرها المعايير الدولية، ولا يمكن أن يكون هناك أي تهاون بشأن تطبيقها. وأثنى على حقيقة أن المقرر أشار إلى ما ورد في تقرير السيد آلفارو دي سوتو بشأن دور اللجنة الرباعية. وأعرب عن رغبته في أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية في هذا الصدد. وأعرب عن قلق بلاده إزاء المعلومات الواردة في التقرير بشأن توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، مما يحول دون قيام سلام دائم، وأعرب عن رغبته في معرفة المزيد عن الآثار السياسية المترتبة على الوضع الناجم عن إنشاء هذه المستوطنات.

١٣ - **السيد الشامي** (اليمن) أعرب عن اعتقاده بأن المقرر قد أثبت شجاعته حين استعرض بهذه الكيفية في تقريره انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأعرب عن أمله في أن يتم تطبيق ما توصل إليه من استنتاجات.

١٤ - **السيد عابدين** (السودان): أشار إلى أن التقرير وصف بكل موضوعية الحالة في الأراضي المحتلة، وطالب بإيضاح السبل التي تتيح للأمم المتحدة إرغام إسرائيل على تطبيق القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للفلسطينيين، والمشكلة الفلسطينية بصفة عامة.

١٥ - **السيد دوغارد** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧): قال إنه يعتقد أن مصطلح إرهاب نسبي تماما. فقد تولّى شخصان منصب رئيس الوزراء في إسرائيل برغم اتهامهما من قبل بارتكاب أنشطة إرهابية. ومن ثم ينبغي إدانة الإرهاب على المستوى الأخلاقي والقانوني، ولكن بشرط عدم المبالغة في ذلك نظرا لما يمثله ذلك من خطورة في إغفال المشاكل الحقيقية.

١٦ - ورداً على ما ذكره مندوب جنوب أفريقيا، أوضح أن اتفاقيات أوسلو لم تحقق رغبات الفلسطينيين وأمانيهم، لأنها لم تهتم بمشكلة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وكان من المقرر أن تكون اللجنة الرباعية أكثر اهتماما بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ربما يتيح طلب فتوى أخرى من محكمة العدل الدولية أن يتم بدقة تحديد ما إذا كانت إسرائيل لا تزال تحتل غزة، وإبراز الجوانب القانونية للاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية على نحو أفضل. وفيما يتعلق بالسجناء الفلسطينيين، فقد كان من المقرر طبقا للقانون الإنساني أن يتم سجنهم في الأراضي المحتلة، وليس في إسرائيل، ويجب على الحكومة الإسرائيلية احترام ما يفرضه عليها هذا القانون من التزامات.

١٧ - وأكد في رده على مداخلة ممثل البرتغال بأنه لا بد من التعجيل بحل مشكلة الجدار الفاصل، وكثرة عدد نقاط التفتيش والحواجز الحدودية من أجل احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، يجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور الوسيط مع محاولة التقريب بين الطرفين. ويجب على المجتمع الدولي أن يعكف على دراسة الاتهامات الخطيرة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في غزة، والضفة الغربية لنهر الأردن.

١٨ - وأعرب في رده على الكويت عن اعتقاده بأنه يجب على اللجنة الثالثة أن توصي الجمعية العامة بالنظر في مطالبة محكمة العدل الدولية بإصدار فتوى بشأن الآثار القانونية المترتبة على الاحتلال الممتد للأراضي الفلسطينية.

١٩ - ورداً على الوفد المصري بشأن المستوطنات السكنية، قال إنه حتى مع تأكيد الحكومة الإسرائيلية بأنها أوقفت بناء مستوطنات جديدة، فإن بناء هذه المستوطنات مستمر بتشجيع من الدولة وما تقدمه من تمويل في هذا الشأن.

٢٠ - ورداً على اليمن، أوضح أن اللجنة الرباعية يمكن أن تساهم في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بإصرارها على أن تحترم الحكومة الإسرائيلية التزاماتها الدولية. وذلك على الرغم من أن هذه اللجنة تنتقد في أغلب الأحيان السلطة الفلسطينية في بياناتها، وتتغاضى عن انتهاكات إسرائيل الخطيرة لحقوق الإنسان.

٢١ - **السيد رمضان** (لبنان): أيَّد آراء المقرر الخاص وتوصياته. وأضاف أن التقرير بكل تأكيد يتضمن بعض الأقوال المكررة، لكنه ماض في عرض وتحليل الممارسات الإسرائيلية المستمرة. وتساءل عما إذا كانت الاغتيالات والانتهاكات المنظمة يمكن النظر إليها على أنها سياسة منهجية، وما إذا كان سكوت الأغلبية الصامتة عن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان يعني أنها مسؤولة من الناحية القانونية.

٢٢ - **السيد ريز** (الولايات المتحدة الأمريكية): وجَّه الانتباه إلى أن الولايات المتحدة تشارك المجتمع الدولي مشاعر القلق التي تساوره إزاء المحن التي يمر بها الفلسطينيون. ورفض الانتقادات التي توجَّه إلى اللجنة الرباعية، التي تشارك الأمم المتحدة في عضويتها، والتي تحاول جاهدة تعزيز السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن طريق وضع معايير مقبولة من الطرفين. وأعرب عن اعتقاده بأن خروج الأمم المتحدة من اللجنة الرباعية يعد تصرفا غير مسؤول. وأضاف أن المقرر الخاص يعتقد أن اللجنة الرباعية لا تتمتع بأية صفة شرعية في حين أيَّد مجلس الأمن عدة مرات الجهود التي تبذلها من أجل السلام.

٢٣ - ومضى قائلا إنه من المثير للقلق تلك السطحية التي يعالج بها المقرر الخاص الوضع المعقد وغير الشرعي السائد في غزة التي استولت حماس على السلطة فيها، عن طريق اللجوء إلى العنف، ولا ينطبق ذلك على فتح في الضفة الغربية لنهر الأردن. وليس من شأن هذه الاتهامات إلا أن تزيد من تعقيد وضع شديد الصعوبة أصلاً.

٢٤ - وقال إن الولايات المتحدة تبذل منذ وقت طويل ما في وسعها من أجل تحسين ظروف حياة الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية لنهر الأردن وغزة، ومن أجل قيام دولة فلسطينية. وقد منحت، منذ عام ١٩٩٣، أكثر من ١,٧ بليون دولار كمعونة للأراضي الفلسطينية بهدف مكافحة الفقر، وتيسير التوظيف، وتحسين نوعية التعليم، وبناء الطرق، وشبكات الإمداد بالمياه، وإنشاء المستوصفات وتجهيزها، وإرساء أُسس حكم رشيد. وكانت في عام ٢٠٠٧ أهم مصدر للمعونة الثنائية المقدمة إلى الفلسطينيين حين منحتهم أكثر من ٢٠٤ ملايين دولار.

٢٥ - ومضى قائلا إن حكومة الولايات المتحدة يساورها القلق لأن المقرر الخاص لم يُشِر إلا بإيجاز إلى الأعمال الإرهابية ضد المواطنين الإسرائيليين. ومن المثير للدهشة حقاً ملاحظة أنه يبرر الإرهاب في بعض الحالات. ولا يمكن بأن يكون هناك سلام طالما استمر العنف. هذا بالإضافة إلى أن تلميحاته إلى التمييز العنصري ليست في محلها. وتأسف حكومة الولايات المتحدة لمقتل كل بريء سواء كان فلسطينيا أو إسرائيليا، ولكن يجدر التمييز بين العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، والاستهداف المتعمد للمدنيين بواسطة المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية لنهر الأردن وغزة.

٢٦ - وأعرب عن اعتقاده بأن أية فتوى أخرى من محكمة العدل الدولية ربما تتعارض مع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، والجمعية العامة تدعيما لعملية السلام. وتبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لتشجيع إجراء مباحثات سلام بين الطرفين تحسبا للمؤتمر الدولي الذي من المقرر أن يُعقد قبل نهاية العام الحالي. وفي هذا الوقت الذي تُبذل فيه جهود من أجل السير قدما نحو إيجاد حل للمشكلة، كان حريا بالمقرر الخاص أن يقدم تقريرا موضوعيا بدلا من هذا التقرير المشوب بانحياز يتنافى مع عملية السلام.

٢٧ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنها تشاطر المقرر الخاص آراءه، وتشيد بالجهود التي يبذلها بصفة شخصية في إطار الولاية الممنوحة له، وحيث أنه من مواطني جنوب أفريقيا، ومن رعايا هذه الدولة التي شهدت التفرقة والتمييز العنصريين لفترة طويلة، أصبح لديه ميل شديد نحو تشجيع الحوار اللازم لحل النزاع العربي - الإسرائيلي.

٢٨ - **السيدة سوتكنو** (إندونيسيا): وجَّهت الانتباه إلى أن هذا العام الذي يوافق الذكرى الأربعين لاحتلال الأراضي الفلسطينية، لن تُقام فيه أي مراسم خاصة بهذه الذكرى. وسوف يظل الفلسطينيون أهم ضحايا هذا الوضع طالما استمر الاحتلال. وحَيَّت إطلاق سراح ٢٢٥ من السجناء السياسيين، والمنتمين منهم بصفة خاصة إلى منظمة فتح،

كما أثنت على إجراءات العفو عن ١٧٨ من نشطاء هذا الحزب، بالإضافة إلى رفع الإسرائيليين الحظر عن ١١٩ مليون دولار من الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية. وأضافت أن لانتهاكات حقوق الإنسان آثار خطيرة على الوضع في الضفة الغربية لنهر الأردن. وأعربت عن تأييدها توصية المقرر الخاص التي تدعو إلى حث الجمعية على المطالبة بفتوى من محكمة العدل الدولية، وأعربت عن أملها في أن يكون هناك إدراك كامل لأهميتها، وأشارت إلى أنها تود معرفة ما يمكن أن يقوم به المقرر الخاص لحث اللجنة الرباعية على منح مزيد من الاهتمام بحقوق الإنسان.

٢٩ - **السيد سيرغييا** (الجماهيرية العربية الليبية): رحب بنتائج التقرير وتوصياته، وسأل عن الآليات والتدابير الجديدة التي قد تساعد في إنهاء الاحتلال وفي تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم، الذي تعترف به منظمة الأمم المتحدة، وجميع المنظمات الدولية.

٣٠ - **السيد بادجي** (السنغال): قال إنه يرى أن التقرير يكشف بوضوح حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ويرجع إليه الفضل في وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته حيث يحث هذا التقرير على حماية حقوق الفلسطينيين، وإقرار العدل واحترام القانون الدولي، مع التنديد بالاحتلال الإسرائيلي، والاهتمام المناسب بصدور فتوى جديدة. وأعرب عن رغبته في أن تضع اللجنة هذا التقرير موضع التنفيذ، وأن يأخذ المجتمع الدولي توصيات المقرر الخاص في الاعتبار.

٣١ - **السيدة ميدال** (نيكاراغوا): رحبت بالتوصيات التي تضمَّنها التقرير، والتي تعد في محلها إلى حد كبير، لا سيما فيما يتعلق بدور منظمة الأمم المتحدة. وترى أنه لا بد من تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه، ووضع حد للانتهاكات التي يعد ضحية لها.

٣٢ - **السيد فيرير** (كوبا): أشار إلى أن الحكومة الكوبية تؤيد دائما قضية الشعب الفلسطيني. وأعرب عن رغبة الوفد الكوبي في أن يلقي المقرر الخاص مزيدا من الأضواء على ما يمكن أن يترتب على الجدار الفاصل من آثار على ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم الأساسية.

٣٣ - **السيدة عبد الهادي ناصر** (المراقبة عن فلسطين): رأت أن المقرر الخاص استند، مثل بعض الكيانات الدولية الأخرى، على القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون المتعلق بحقوق الإنسان، في دراسة الوضع في فلسطين. ويثبت التقرير المفصل، والخاص بالأحداث، أن الحكومة الإسرائيلية تنتهك حقوق الإنسان للفلسطينيين. وأصبح الأمر يتعلق الآن بمعرفة ما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن، والمجتمع المدني من أجل إنهاء ذلك الوضع.

٣٤ - **السيد دوغارد** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧): وجَّه الانتباه إلى أن الفتوى الصادرة عام ٢٠٠٤ لم تتناول شرعية الجدار الفاصل في فلسطين أو عدم شرعيته. فلا بد من دراسة جميع جوانب الاحتلال، وبصفة خاصة بناء المستوطنات السكنية، الذي يتعارض مع الالتزامات الواقعة على عاتق إسرائيل. وأشار إلى أن الفتوى تؤكد شرعية العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة.

٣٥ - ورداً على ما أثاره وفد إندونيسيا، كرر القول بأن اللجنة الرباعية تتجاهل مسألة حقوق الإنسان.

٣٦ - وأشار في رده على الجماهيرية العربية الليبية إلى أن أية تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية يجب أن تضع في الاعتبار حقوق الإنسان.

٣٧ - وقال في رده على المراقبة عن فلسطين إن على الدول القيام بدور أكثر فعالية، مثل المجتمع المدني، ويجب على اللجنة الرباعية إعطاء مزيد من الاهتمام بحقوق الإنسان.

٣٨ - وقال في رده على الولايات المتحدة إن هذه الدولة فرضت إرادتها على الأعضاء الآخرين في اللجنة الرباعية التي كانت على استعداد لاحترام الفتوى. وفيما يتعلق بالإرهاب، لم ينكر أهمية هذه المشكلة، ولكنه يعتقد أنها يمكن أن تحدث انشقاقا. ويعتقد أن الجدار الفاصل الذي ربما يكون ضروريا لأمن إسرائيل، يُستخدم بالأحرى كسور حول المستوطنات السكنية. وأخيرا إذا كان لا يصح من الناحية السياسية مقارنة ببعض الممارسات الإسرائيلية داخل الأراضي بالتمييز العنصري، فلا بد من الاعتراف بأن عددا من الممارسات الإسرائيلية في غزة وفي الضفة الغربية تعد تمييزية فيما يتعلق بالفلسطينيين.

٣٩ - **السيد بينهيرو** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): أوضح لدى تقديم تقريره (A/62/223)، أنه لم يتمكن من الذهاب إلى ميانمار منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ولكنه واصل عن كثب متابعة الأحداث التي جرت فيها. وهكذا فإنه أبلغ تقريره إلى بعثة ميانمار الدائمة بجنيف، كما سبق أن فعل في الماضي، والتي أخذت بعدد كبير من مقترحاته في الاعتبار في أعمالها.

٤٠ - وذكر أنه منذ نشر تقريره، وقعت بعض الأحداث المأساوية في هذا البلد. وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧ قررت حكومة ميانمار زيادة سعر البنزين زيادة كبيرة مما دفع السكان، الذين يأخذ مستوى معيشتهم في التدهور بشدة منذ سنوات، إلى الاحتجاج سلميا. وتم خلال الفترة من ١٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر تنظيم مظاهرات ضخمة بقيادة بعض الكهنة، وبمشاركة حركة جينيريشان ٨٨ الطلابية، وبعض البرلمانيين، وبعض أعضاء الأقليات الدينية، وبعض المواطنين العاديين من النساء والأطفال بصفة خاصة. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر قمعت قوات الأمن هؤلاء المتظاهرين المسالمين، وأفرطت في استخدام القوة، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من المتظاهرين بإصابات بالغة، كما قامت بالعديد من الاعتقالات. ولم يتم على ما يبدو إطلاق سراح كثير من هؤلاء المتظاهرين. وأضاف أنه ما زال يتلقى أخبارا مثيرة للقلق تشير إلى وفاة بعض المعتقلين، واختفاء بعضهم. ومما يثير لديه شعور شديد بالقلق أيضا وجود بعض أجهزة القمع غير الرسمية، وبعض المجموعات المسلحة غير الحكومية إلى جانب قوات الأمن.

٤١ - وقال إنه انضم إلى بعض المفوضين الآخرين كإجراء خاص لتوجيه نداء إلى سلطات ميانمار لكي تفرج على الفور وبدون أي شروط عن المحتجزين والسجناء السياسيين، بما في ذلك أمين عام الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية (LND) داو أونغ سانغ سوو كيي، المحتجز رهن الإقامة الجبرية منذ ١٢ عاما. وأعرب مع ذلك عن ارتياحه بتعيين مسؤول كحلقة اتصال مع هذه الرابطة، ويأمل في أن يبدأ حوار في أقرب وقت ممكن.

٤٢ - وأعلن أن لدول المنطقة دور أساسي يتعين عليها الاضطلاع به في العملية الجارية لإرساء الديمقراطية، والأسس القانونية، بل يجب أن يتم على وجه السرعة التنسيق بين النهج المختلفة المعتمدة من قِبَل الدول الأعضاء. واقترح البدء في حوار استراتيجي مع حكومة ميانمار يهدف إلى المصالحة بين الجيش والشعب؛ وأشاد بظهور بعض الدلائل على اهتمام بعض الهيئات الدولية والإقليمية الهامة بهذه المسألة، مثل رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان) ومجلس أمن الأمم المتحدة.

٤٣ - وأعرب عن ارتياحه لسماح حكومة ميانمار لإبراهيم غامباري، المستشار الخاص للأمين العام، بالذهاب إلى هذا

البلد، ودعوتها إلى مواصلة التعاون معه. وذكر أيضا أن مجلس حقوق الإنسان طلب إليه في قراره S-5/1، بصفة خاصة تقييم حالة حقوق الإنسان في ميانمار، مع القيام، عند الضرورة، على وجه السرعة، بزيارة هذا البلد؛ وأبدى ارتياحه من أن الحكومة سمحت له مؤخرا بالقيام بذلك. ومن المقرر أن تتيح له هذه الزيارة جمع أخبار، وسماع أقوال الشهود والحصول على المعلومات، والتحقق من دقة الادعاءات الخاصة باستمرار انتهاك حقوق الإنسان في ميانمار.

٤٤ - وأشار إلى أنه منذ موجة القمع الأخيرة، تلقى العديد من الإفادات المثيرة للقلق بشأن المحتجزين وظروف الاحتجاز، وكذلك بشأن الحملات الليلية التي تتم أثناء حظر التجول. وجرت محاكمات وصدرت أحكام أيضا من جانب بعض المحاكم الاستثنائية. وأضاف أنه من الصعب في هذه المرحلة تحديد عدد القتلى أو المعتقلين، أو الذين ما زالوا رهن الاحتجاز، كما أن الأرقام التي قدمتها السلطات ربما تكون أقل من الحقيقة.

٤٥ - وانطلاقا من تطبيق نصوص قرار مجلس حقوق الإنسان S-5/1، طالب المقرر الخاص سلطات ميانمار بإلحاح بأن توفر السلامة البدنية والنفسية لجميع المحتجزين؛ وتقديم المعلومات اللازمة عن مكان وجود الأشخاص، وبصفة خاصة الأشخاص المختفين؛ وتمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الهيئات الإنسانية الدولية من زيارة جميع المحتجزين؛ واتخاذ بعض التدابير لإطلاق سراح هؤلاء المحتجزين بدون شروط؛ والعفو عن الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام، والتوقف عن الملاحقات الجارية؛ وإجراء تحقيقات منفصلة ومدققة بشأن الاغتيالات وعمليات الاختفاء القسري؛ ومعاقبة المذنبين؛ وإجراء حوار بنَّاء مع مجلس حقوق الإنسان؛ والالتزام بإجراءاته الخاصة؛ واتخاذ بعض التدابير بغية التخفيف من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأغلبية العظمى من الأهالي، وإجراء إصلاحات بنَّاءة.

٤٦ - وقال إنه تجدر الإشارة إلى أن اضطهاد أعضاء المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان يدل على أنه على الرغم من توصية المؤتمر الوطني في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بإنشاء دستور جديد، لا تزال توضع العوائق أمام إجراء عملية انتقالية حقيقية. فليس من شأن اعتقال واحتجاز عدد كبير من السياسيين، والقيود الخطيرة، والمستمرة المفروضة على ممارسة الحريات الأساسية إلا أن تلحق الضرر باستقرار ميانمار. وسوف يظل التحول السياسي حِبرا على ورق طالما لم يُسمح للمواطنين العاديين بالتعبير عن رأيهم، واحتجاجهم بطريقة سلمية وعلنية.

٤٧ - وأضاف قائلا إن التدهور المستمر للحالة الاقتصادية والاجتماعية، والصراع الكامن الذي أباد أجيالا من مجموعات الأقليات ومن بينهم الكارنز، والشان، يشكلان أيضا عقبات كبرى.

٤٨ - وقال إنه من المؤسف أيضا أن مواطني ميانمار يضطرون إلى اللجوء إلى بعض مصادر الإعلام التي تحظرها السلطات الوطنية لمعرفة ما يجري حقيقة في بلدهم وسائر أنحاء العالم، وأن يتم فرض الرقابة على الإنترنت، والقيود على خدمات البريد الإلكتروني.

٤٩ - **السيد يو ثانغ تون** (ميانمار): أثنى على التقرير المقدم من السيد بينهيرو بوصفه خبيرا مستقلا معنيا بالإشراف على الدراسة المتعمقة التي تجريها الأمم المتحدة بشأن مشكلة العنف الذي يُرتكب ضد الأطفال. ويرى على النقيض من ذلك أن تقريره عن ميانمار (A/62/223) يفتقر بشدة إلى الموضوعية. وبعد أن أشار إلى أن المقرر الخاص كان من الأمانة بحيث ذكر في الفقرة ٦٢ من هذا التقرير أنه لم يتمكن من تقييم دقة المعلومات التي قُدمت بسبب عدم دعوته لزيارة هذا البلد منذ عدة سنوات، أضاف أنه لا مكان للادعاءات التي لا سند لها الواردة في تقرير مقرر

خاص على علم بالوضع المعقد في هذا البلد وبوسعه الحصول على معلومات موثوق بها من مصادر مختلفة.

٥٠ - وذكر أن المقرر الخاص قام بست زيارات إلى ميانمار، تعاونت سلطات هذا البلد تعاونا تاما معه خلالها، وسمحت له بأن يجوب أنحاء هذا البلد لكي يطلع بنفسه على التغيرات الحقيقية التي تمت حتى في المناطق النائية بفضل عودة السلام والأمن، وأتاحت الالتقاء بقادة البلد وممثلي أحزاب المعارضة والمجموعات المسلحة التي عادت إلى الشرعية، كما سمحت له بزيارة السجون حيث أمكنه التحاور مع السجناء.

٥١ - وأعلن أنه نظرا لأن التعاون مع منظمة الأمم المتحدة يعد من أركان السياسة الخارجية لبلده، فقد أعربت ميانمار عن استعدادها لاستقبال المقرر الخاص مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر، كما وافقت على قيام إبراهيم غامباري، المستشار الخاص للأمين العام، بزيارة البلد خلال نفس الشهر. وسبق أن قام عدد كبير من كبار المسؤولين في الهيئات التابعة للأمم المتحدة بزيارة ميانمار، كما أصبح فريق الأمم المتحدة المعني بهذا البلد مؤهلا لتقديم تقارير متوازنة وموضوعية عن الحالة في هذا البلد.

٥٢ - وعن الأوضاع التي سادت في الشهور والأسابيع السابقة، أعلن أن مشكلة ميانمار مشحونة بالانفعالات، ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يكون فوق مستوى هذه التشنجات لكي يتبين الحقيقة. وأكد أن وجود بعض المتشددين السياسيين والمحرضين شوَّه صورة المظاهرات السلمية، ولكن الحكومة اتخذت موقفا معقولا. ولولا ارتكاب بعض الانتهازيين السياسيين أعمالا تخريبية بتأييد من الخارج لما ساءت الحالة. فقد نشر حزب متواطئ مع السفارات الغربية بعض الأنباء المثيرة والمغرضة.

٥٣ - وقال إن الحالة عادت إلى طبيعتها من جديد في البلد وتم رفع حظر التجول المفروض في مناطق المدن تماما. وبعد زيارة السيد غامباري الهامة في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كلفت الحكومة أحد الوزراء بالقيام بدور حلقة الاتصال مع داو أونغ سانغ سوو كيي، كما عهدت إلى لجنة مؤلفة من ٥٤ شخصية مهمة صياغة دستور جديد، ووجهت الدعوة إلى المستشار الخاص، والمقرر الخاص بزيارة ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كما تم إطلاق سراح ٦٧٧ ٢ من المتظاهرين الذين كان قد تم احتجازهم لمدة قصيرة على ذمة التحقيق.

٥٤ - ورحب باعتراف المقرر الخاص بحدوث تغييرات هامة في هذا البلد، ولكنه أبدي أسفه لأن المقرر الخاص شكك في جدول أعمال المؤتمر الوطني، رغم ما حققه من إنجازات. وأضاف أن حكومة ميانمار وشعبها هما وحدهما القادران على صنع مصيرهما.

٥٥ - وأشار إلى أنه لا يستطيع تفنيد كل الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والواردة في التقرير، ولكن لا يمكنه تجاهل المعلومات التي تتناول انتهاكات حقوق الإنسان، وبصفة خاصة حوادث العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال. وأكد من جديد أنه لا توجد لدى حكومة ميانمار سياسة خاصة بتجنيد القُصَّر، بل هناك خطة لمكافحة تجنيد الأطفال كما أكد الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

٥٦ - وقال إنه حين يقوم المقرر الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر بزيارة ميانمار للمرة السابعة بناء على دعوة من هذا البلد، سوف يحظى بتعاون حكومة ميانمار التام في أداء مهمته الهامة. وتأمل ميانمار أن يتمكن المقرر الخاص، بناء على ذلك، من وصف تطورات الحالة هناك وتقديم توصيات حقيقية وواقعية في التقرير الذي من المقرر أن يُعرض خلال الدورة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان.

٥٧ - **السيدة مارتيز** (البرتغال): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الحالة في ميانمار تطورت منذ التقرير السابق، ولكن في الاتجاه غير الصحيح. ومن واقع قلقه الشديد، يناشد الاتحاد الأوروبي ميانمار أن تتعاون مع آليات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وتساءلت عن المدى الذي وصلت إليه الاستعدادات الخاصة بالزيارة التي من المقرر أن يقوم بها المقرر الخاص، وعن الموعد الحقيقي لهذه الزيارة، وعن أهدافها الرئيسية. وأشارت إلى أن المقرر الخاص أوصى في تقريره بالتوصل إلى حل يتيح تسوية عاجلة وواقعية لمشكلة السجناء السياسيين.

٥٨ - وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت حكومة ميانمار قد استجابت لهذا الاقتراح، وما إذا كانت هناك معلومات متاحة بشأن العدد الإجمالي للسجناء بعد ما ورد من أنباء عن اعتقال عدد كبير من المتظاهرين المسالمين، وكيف سيضع المقرر الخاص هذه الاعتقالات الجديدة في اعتباره في إطار الحل الموصى به.

٥٩ - وقالت إن نساء ميانمار تعرضن لانتهاكات خطيرة ومتكررة لحقوقهن، وتعرضن بصفة خاصة لجرائم العنف الجنسي في إطار الصراعات المسلحة، والعمليات العسكرية، بالإضافة إلى الممارسات التمييزية. ويعانين بالإضافة إلى ذلك معاناة شديدة من تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد. وبعد أن أشارت إلى أن المقرر الخاص أوصى ميانمار في تقريره بأن تستجيب لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)، تساءلت عن التدابير الإضافية التي من المقرر اتخاذها من أجل تيسير تفعيل الحقوق الأساسية للمرأة في هذا البلد.

٦٠ - **السيد بونياتوفسكي** (فرنسا): أعلن تضامنه التام مع البيان الذي ألقته ممثلة البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، وأكد مرة أخرى تضامن فرنسا مع شعب برمان في كفاحه السلمي من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية. وأشار إلى أن العنف الذي قمع به نظام الحكم شعبه قد روع الجميع، وإذا كان عدد القتلى والجرحى لا يزال مجهولا، فمن المحتمل أن يكون أعلى بكثير من العدد الذي ذكرته السلطات.

٦١ - وشكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار على العمل الذي قام به منذ عدة سنوات بهدف تحقيق تحسُّن ملموس لحقوق الإنسان في هذا البلد، وعلى المعلومات التي قدمها مؤخرا إلى اللجنة، وأكد الحاجة الملحَّة إلى ردّ واقعي من السلطات على طلب مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر بشأن حقيقة ما ورد في استنتاجات الدورة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ويرى أنه من المشجع سماح رانغون للمقرر الخاص، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمستشار الخاص للأمين العام بالقيام بزيارة على أرض الواقع. ومن الضروري في الواقع مواصلة الضغط الدولي على نظام الحكم لكي يضع حدا للقمع، ويجري حوارا سياسيا حقيقيا مع الأطراف المعنية، وبصفة خاصة داو أونغ سانغ سوو كيي، الذي يجب أن يكون حُرا في تنقلاته.

٦٢ - وتأمل فرنسا أن يحظى المقرر الخاص بكل التعاون اللازم، وبحرية حركة كاملة، وأن يتمكن من لقاء جميع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك السجناء السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما تطالب بأن يتم على وجه السرعة الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، ورفع جميع القيود المفروضة على الممارسة السلمية للحريات الأساسية، وأن تصبح متاحة.

٦٣ - وبعد أن أشار في ختام مداخلته إلى أن المقرر أكد في تقريره، على ضرورة تقديم معونة تقنية دولية إلى الدولة المعنية، تساءل ألم يكن من الأجدى أن يساهم المفوض

السامي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع السلطات البورمية، في تحديد هذه المعونة. وتساءل أيضا عما ينتظره المقرر من الدول الأعضاء لكي يتاح لهذه الدولة السير، في أقرب وقت ممكن، في طريق الديمقراطية، الذي يعد في نهاية المطاف، الحل الوحيد الممكن.

٦٤ - **السيد يو ثانغ تون** (ميانمار): أثار نقطة نظام، حيث طلب من الرئيس مناشدة المتكلمين باستخدام الاسم الرسمي لبلده في بياناتهم. وحيث أن موضوع الحوار الجاري هو حقوق الإنسان، فمن الجدير احترام حق كل دولة عضو في اختيار الاسم الذي تريد أن تنادَى به.

٦٥ - **السيد كابرال** (غينيا - بيساو): شكر المقرر الخاص على أنه وجد الكلمات الصحيحة لوصف حالة موضع قلق المجتمع الدولي لأكثر من سبب. إذ أن الصورة الصادرة عن ميانمار مثيرة للقلق، وتدل على حالة مأساوية يجب أن يتم تحسينها. وتأمل غينيا - بيساو أن يتم اتخاذ التدابير التي ينشدها المجتمع الدولي في الأسابيع المقبلة.

٦٦ - وأوضح أن اللجنة الثالثة ليست محكمة ولكنها تتوقع من حكومة ميانمار، مثل أية حكومة أخرى، أن تكون قادرة على الاستجابة لنداء شعبها وعلى احترام حرية التعبير، التي تعد حقا أساسيا معترفا به في دستور الدولة.

٦٧ - **السيد فيغني** (سويسرا): شكر المقرر الخاص الذي لا غنى عن ولايته وطالب بضرورة دعمه. وأعرب عن أمله في أن تتعاون سلطان رانغون معه أثناء زيارته المقبلة.

٦٨ - وقال إن سويسرا إذ تذكِّر بالاعتقالات العديدة التي تمت إثر المظاهرات الأخيرة، والمعلومات التي تشير إلى ظروف الاحتجاز المؤسفة، والمعاملة السيئة التي يلقاها الأشخاص رهن الاحتجاز الوقائي في ميانمار، تأمل في معرفة التدابير التي سوف يقترحها المقرر الخاص على سلطات هذا البلد في هذا المجال خلال زيارته المقبلة.

٦٩ - **السيدة لووي** (نيوزيلندا): شكرت المقرر الخاص على تقريره، وعلى المعلومات الجديدة التي قدمها مؤخرا. وأشارت إلى أن نيوزيلندا أيدت قرار مجلس حقوق الإنسان الذي يطالب بعقد دورة غير عادية خاصة بميانمار، كما أيدت نصوص القرار الذي تم اعتماده في ختام الدورة غير العادية، وتوجهت بالرجاء إلى المقرر الخاص بأن يذهب إلى ميانمار ويقدم تقريرا إلى المجلس خلال دورته المقبلة.

٧٠ - وأشارت إلى أنها قد علمت بأن ميانمار سمحت للمقرر وللمستشار الخاص للأمين العام إبراهيم غامباري بالقيام بزيارات في هذا الصدد، وأعربت عن أملها في أن يكون هذا القرار دليلا على رغبة حكومة ميانمار في التعاون مع المجتمع الدولي. وأضافت أن إبراهيم غامباري ضمَّن تقريره توصيات محددة خاصة بحكومة ميانمار لكي تضع حدا للتوترات، وللانتهاكات الخطيرة والفاضحة لحقوق الإنسان التي يقع الشعب ضحية لها.

٧١ - **السيد شينيو** (اليابان): شكر المقرر الخاص على البيان الذي قدمه، وعلى الجهود التي لم يكف عن بذلها من خلال ممارسة ولايته، وأعرب عن تأييده لمهمته وأنشطته. وأعلن عن ارتياحه لسماح حكومة ميانمار للمقرر الخاص بالقيام بزيارة لهذا البلد، وأضاف أنه سيتابع سير هذه المهمة عن كثب.

٧٢ - وأعرب عن أسفه الشديد لأن حكومة ميانمار اختارت استخدام القوة ضد المتظاهرين المسالمين، مما أسفر، بصفة خاصة، عن مقتل مواطن ياباني. وأعرب عن أمله في أن تقبل ميانمار، وتطبق عن طيب خاطر، نصوص القرار الذي تم اعتماده بالإجماع بواسطة مجلس حقوق الإنسان إبَّان دورته غير العادية، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وبيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

٧٣ - وسأل المقرر الخاص عما إذا كان لأعمال المؤتمر الوطني الخاص بصياغة دستور جديد، والتي اختتمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والتدابير التي اتخذتها حكومة ميانمار ضد المتظاهرين المسالمين، من آثار على حالة حقوق الإنسان، وتطبيق الديمقراطية في ميانمار. ومع اعترافه بأن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وبأنها تشكل كلا لا يتجزأ، أعرب عن رغبته في معرفة المسائل التي سوف يركز المقرر الخاص اهتمامه عليها أثناء زيارته المقبلة.

٧٤ - **السيد بينهيرو** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان ف ميانمار): أوضح أن المعلومات الخاصة بزيارته المقبلة لميانمار حديثة جدا، وسيتم تحديد مواعيدها بالاتفاق مع حكومة ميانمار والأمين العام.

٧٥ - وفيما يتعلق بعدد السجناء السياسيين، قال إنه لا يمكنه إعطاء رقم دقيق، ولكن بعض المعلومات تشير إلى أنه تم إطلاق سراح ٦٧٧ ٢ شخصا من الذين تم اعتقالهم خلال الأزمة الأخيرة، ومن المقرر إطلاق سراح عدد آخر منهم. ويعتقد المقرر أنه سوف تكون لديه معلومات أدق بعد زيارته.

٧٦ - وفيما يتعلق بالنساء، أوضح أن حكومة ميانمار قدمت تقريرا إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وأنه من الضروري حماية حقوق المرأة بمقتضى الدستور الجديد، وأن تشمل المعونة الإنسانية الجنسين.

٧٧ - ورداً على مداخلتي فرنسا وسويسرا بشأن ظروف الاحتجاز، أعلن أن الزيارات التي تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ سنوات تعود بالفائدة سواء على الحكومة أو على المحتجزين، وأن الاتصالات بين الحكومة واللجنة بنَّاءة. وأعرب عن أمله في أن تتمكن لجنة الصليب الأحمر الدولية من استئناف زياراتها لسجون النساء. وأوضح فيما يتعلق بفرنسا التي سألت عن الشكل الذي يمكن أن تقدم به معونتها أن أفضل طريقة يمكن اتباعها، سواء بالنسبة لها أو بالنسبة للأعضاء الآخرين بمجلس الأمن، هي مواصلة ما تم القيام به خلال الأشهر العشرة السابقة، بطريقة تساهم في تيسير عملية التحول في ميانمار.

٧٨ - وأعرب في رده على ممثل غينيا - بيساو، عن أمله في أن تعترف حكومة ميانمار عما قريب بأن حريتي التعبير والتجمع أساسيتان للتحول نحو الديمقراطية.

٧٩ - ورداً على مداخلة ممثل نيوزيلندا، وجَّه الانتباه إلى أنه ما زال يقوم بالاستعدادات الخاصة بزيارته لميانمار بالتعاون مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومختلف النظراء، وسلطات ميانمار. وأضاف أنه سبق أن حظي بتعاون تام من جانب هذه الجهات.

٨٠ - وقال رداً على ممثل اليابان أن الغرض من زياراته واضح إلى حد كبير. فهو يأمل في أن يتمكن من تقديم صورة واضحة، وموضوعية، وتفصيلية عن الأزمة إلى مجلس حقوق الإنسان، بعد الاستماع إلى المعارضة والحكومة.

٨١ - وأضاف قائلا إن التقارير التي يقدمها تراعي بصفة دائمة وجهات نظر الحكومة، حين يتمكن من زيارة هذا البلد. وأوضح أنه لا يدين أعمال المؤتمر الوطني، ولكنه يعتقد، مثل الأمين العام، وعلى غرار سلفه، ضرورة مراعاة إدراج مزيد من المقترحات في تقريره. وأضاف، في ختام كلمته، أنه يرى أن كلمة أزمة تعني في اللغة الصينية احتمال، وأنه مقتنع في الواقع بأن لكل أزمة احتمال.

٨٢ - **السيدة باتشر** (ألمانيا): قالت إنها تشاطر ممثل البرتغال، المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، الرأي في أن تقرير المقرر الخاص ذكر حريات الصحافة، والتعبير، والاجتماع، والتجمع. ولما كان شعب ميانمار شأنه في ذلك شأن المجتمع الدولي يحصل على معلوماته عن الحلة في هذا البلد من خلال وسائل تحظرها السلطات، فإنها تريد أن تعرف ما يمكن عمله

لكي تتاح لسكان ميانمار الوصول إلى تلك الوسائل الخاصة بالاتصال، وحث السلطات على الكف عن فرض الرقابة على وسائل الاتصال أو حظرها. وبعد أن وجَّهت الانتباه إلى أن السخرة لا تزال سائدة، أعربت عن أملها أيضا في الحصول على معلومات عن التعاون القائم في هذا الصدد بين منظمة العمل الدولية، وسلطات ميانمار، وعدد الشكاوى التي حققت نتائج.

٨٣ - **السيدة يارليت** (أستراليا): أعربت عن ارتياحها لزيارة المقرر الخاص المقبلة لميانمار، وطالبت الحكومة بإلحاح بأن تمنحه تعاونها الكامل. وأعربت عن استيائها بسبب القمع الأخير للمتظاهرين المسالمين، وعن قلقها بشأن اعتقال العديد من الأشخاص. ودعت إلى إطلاق سراحهم، وتساءلت عن كيفية قيام المجتمع الدولي بِحَثْ الحكومة على تحسين معاملة المحتجزين.

٨٤ - **السيدة ميرو** (كندا): رحبت بالجهود التي يبذلها المقرر الخاص للاضطلاع بولايته في ظروف صعبة، وبزيارته المقبلة لميانمار، وسألت كيف يمكن لبلدان المنطقة، وبقية المجتمع الدولي، تقديم المساعدة إليه.

٨٥ - **السيد يو ثانغ تون** (ميانمار): طلب نقطة نظام، حيث أعرب عن اعتقاده بأن ممثلة كندا كانت موجودة في القاعة حين طالب بأن تُدعى بلده باسمها الرسمي.

٨٦ - **السيد ريز** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن إعجابه بالتقرير المقدم، الذي يعطي فكرة واضحة عن القمع، والتمييز، وانتهاك حقوق الإنسان، وقسوة نظام الحكم، فضلا عن الآثار المترتبة على هذه الأعمال بالنسبة للاجئين والمشردين. وأشار بارتياح إلى أن السلطات سمحت للمقرر بالتوجه قريبا إلى هذا البلد، وأعرب عن أمله في أن يتيح له ذلك التحقق من انتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف أنه يعتقد بأن دور المستشار الخاص للأمين العام السيد غامباري، يعد أساسيا في المصالحة وفي عملية التحول. وأعرب عن رغبته في أن يعرف كيف يستطيع الأخير الذي يأمل في أن يتمكن من العودة إلى البلد سريعا أن ينسق بين نشاطه ونشاط المقرر الخاص، وكيفية التعاون بينهما.

٨٧ - ومن منطلق اعتقاده بأن الإفراج عن جميع السجناء السياسيين يعد أساسيا في عملية التحول إلى الديمقراطية، أعرب عن أمله في أن تتيح الزيارة للمقرر فرصة لتقصي الحقائق بشأن الحالة، والمطالبة بإطلاق سراح السجناء، والحصول على المعونة الإنسانية. وأضاف أنه يساوره القلق إزاء طلب المقرر الإفراج عن المحتجزين على مراحل، حيث أن هذا الأسلوب قد يشجع السلطات على المماطلة، وأعرب عن رغبته في معرفة رأي المقرر في هذا الصدد.

٨٨ - وقال إن الولايات المتحدة ستواصل التعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة الخطر الناجم عن الوضع السياسي الحالي، الذي لا يقتصر على الشعب، بل يشمل أيضا سلام المنطقة أمنها.

٨٩ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (البرازيل): قالت إن أفضل طريقة لحماية حقوق الإنسان هي التحاور والتعاون. وأعربت عن ارتياحها لزيارة المقرر المقبلة لميانمار، وأملها في أن تتيح له الاضطلاع بولايته وتحسين حالة حقوق الإنسان في هذا البلد.

٩٠ - **السيد كي يوشينغ** (الصين): أعرب عن سروره لقرار حكومة ميانمار دعوة المقرر لزيارة بلدها وأنه يأمل في أن تكلل هذه المهمة بالنجاح. وأضاف أن الصين تتابع بكل اهتمام الأحداث الجارية، والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وتبذلها حكومة ميانمار من أجل تحسين الحالة، وأشار إلى أن الحالة بدأت في العودة إلى طبيعتها في الآونة الأخيرة. وإنه يأمل في أن تتيح عودة المستشار الخاص إلى ميانمار، ومساهمة المجتمع الدولي، وزيارة المقرر لهذا البلد المضي قدما نحو الديمقراطية، ولكن ينبغي أن تكون الكلمة الأخيرة، في نهاية

المطاف، لشعب وحكومة ميانمار. وأوضح مع ذلك أن أزمة لا تعني احتمال في اللغة الصينية.

٩١ - **السيد غيبون** (أيرلندا)، نائب الرئيس: تولى رئاسة الجلسة.

٩٢ - **السيد يو ثانغ تون** (ميانمار): طلب نقطة نظام، حيث أوضح أن بلده تسمى رسميا ميانمار منذ ١٩٩٩. وقال إن الدول المجاورة تعرفها دائما بهذا الاسم. ولا يتعلق الأمر بمسمى سياسي، بل يتعلق بمصطلح يعبِّر عن الاندماج، حيث أن هذا البلد يضم أكثر من مائة قومية. أما مصطلح بورما فإنه لا يشير سوى إلى المجموعة الأكثر أهمية.

٩٣ - **السيد بينهيرو** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): وجَّه الانتباه إلى أنه نسى أن يوضح أن إحدى فقرات قرار مجلس حقوق الإنسان، المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشجع حكومة ميانمار، والمفوض السامي لحقوق الإنسان على التحاور، وإنه على قناعة بأن لدى المفوض السامي القدرة على التعاون.

٩٤ - ونبَّه في رده على ممثل اليابان بشأن موضوع عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة أنه عند تناول مسألة الحقوق المدنية والسياسية بالدراسة، يقتضي الأمر التصدي أيضا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأن أزمة ميانمار الحالية مَثَل حي على ذلك.

٩٥ - ورداً على سؤال ممثلة ألمانيا المتعلق بتكنولوجيات الإعلام الجديدة، أعرب عن أمله في أن يتمكن من إقناع حكومة ميانمار بالإمكانيات التي يتيحها الإنترنت. والشفافية عنصر أساسي ولا يمكن حظر الدخول إلى الإنترنت، وذلك لصالح البلد نفسه. وفيما يتعلق بالسخرة، قال إنه يجري حوار بنَّاء بين منظمة العمل الدولية والحكومة ولكن لا يستطيع القرار تحديد عدد الشكاوى التي تم الرد عليها.

٩٦ - وأوضح في رده على مندوب أستراليا أنه من واجب السلطات أن تهيئ للسجناء السياسيين ظروف احتجاز جيدة، وكرر القول بأن زيارات لجنة الصليب الأحمر الدولية هي أفضل الحلول التي يمكن تصورها سواء بالنسبة للمحتجزين أو بالنسبة للحكومة.

٩٧ - وقال رداً على مداخلة ممثلة كندا أن أفضل طريقة لتسهيل مهمته هي مواصلة ما يجري القيام به حاليا وضمان وجود إنساني دولي على أرض الواقع يتيح لمختلف الطوائف الاضطلاع بمسؤولياتها.

٩٨ - وأعرب في رده على ممثلة البرازيل عن سروره بدعوته لزيارة ميانمار مرة أخرى.

٩٩ - وشكر ممثل الصين على التسامح الذي أبداه إزاء معرفته للغة الصينية.

١٠٠- **السيدة عبد الحق** (الجزائر): استخدمت حقها في الرد، فقالت إنها حين وجَّهت، أثناء الجلسة الثانية والعشرين للجنة، سؤالا إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان لم تكن لديها أية نية لتسييس إشكالية حقوق الإنسان، ولكنها كانت تريد مجرد الاستفسار عن الأسانيد التي قرر المفوض السامي بمقتضاها نشر بعض التقارير وعرضها لكي تركز اللجنة في المستقبل على نفس الموضوعات، وضربت على ذلك مثلا بثلاثة تقارير قابلة لأن تشكل حالات من التناقض، وهي التقارير الخاصة بنيبال، وأوغندا، والصحراء الغربية. وأبدت بالتالي أسفها من أن ممثل المغرب قد أضفى طابعا سياسيا على سؤال له طابع تقني. ولا ترى الجزائر أي مانع من نشر تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن الزيارات التي تمت للأراضي المحتلة في الصحراء الغربية، أو لمعسكر تندوف.

١٠١- **السيد عابدين** (السودان): استخدم حقه في الرد، فقال إن مداخلة ممثلة البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي تذكِّر

بالاستعمار الذي عانت منه بلده لفترة طويلة جدا، والذي يشكِّل مثل غيره وجها لتلك التركة. وربما كان من الأفضل ذكر غوانتنامو، وأبو غريب، وحقوق الإنسان للمهاجرين الذين جاءوا إلى أوروبا من قارات أخرى، واحتجاز سجناء في دول أوروبا التي تصف نفسها بمحررة الإنسانية.

١٠٢- وقال إن التعاون مع البلدان الأخرى ممتاز فيما يتعلق بدارفور. وتبذل جهود مع الاتحاد الأفريقي والجماهيرية العربية الليبية من أجل وضع حد لهذا النزاع. وأعرب عن الأمل في أن يكون الاتحاد الأوروبي شريكا في هذه العملية، إذ أن التسييس وعدم الاكتراث لا يحلان المشاكل؛ أما الحوار فإنه يحقق ذلك. ولهذا السبب يتم الإعداد لزيارة المقرر الخاص للسودان.

١٠٣- **السيد عباس** (العراق): استخدم حقه في الرد، فقال إنه يشاطر الشواغل التي تم التعبير عنها خلال الجلسة الثانية والعشرين للجنة من جانب ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي بموجب البند ٧٠ من جدول الأعمال. إذ أن حالة حقوق الإنسان في العراق، وحالة اللاجئين العراقيين، وتدهور الحالة الإنسانية بسبب الإرهاب، وأنشطة الميليشيات، ومعدلات الجريمة تدعو جميعها في الواقع إلى القلق. وأضاف أن الحكومة العراقية لم تبخل بأي جهد لتيسير عودة اللاجئين والمشردين، وتحرز بالفعل تقدما في هذا المجال، ولكنها في حاجة إلى إسهامات الدول الصديقة والمنظمات الدولية التي من واجبها مساعدة اللاجئين، وكذلك الدول المضيفة. وأوضح أيضا أن التعاون بين الحكومة العراقية، وسلطات كردستان العراق، وكيانات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان تأخذ في التحسن كما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/2007/608).

١٠٤- وتبرهن الدعوة التي وُجهت إلى المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، على أن الحكومة العراقية عازمة على تحسين حالة حقوق الإنسان في العراق، وعلى مكافحة الإفلات من العقاب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.